ما هي السلع العامة العالمية؟

على المؤسسات العالمية أن تنسق فيما بينها للحفاظ على السلع التي تعود بالنفع علينا جميعا

مويا تشين

ISTOCK/RASTUDIO :الرسم التوضيحي

جائحة كوفيد-١٩، وأزمات اللاجئين، وتغير المناخ – كشفت هذه المشكلات العالمية الستار عن الحاجة إلى السلع العامة التي تتشابه في صفة العالمية. فما هي السلع العامة، وكيف يمكن توريدها عالميا؟

السلع العامة هي تلك التي تُتاح للجميع (فهي لا تستبعد أحدا) ويمكن لأي أحد الاستفادة منها مرارا وتكرارا دون أن يقلل ذلك من المنافع التي تعود على غيره (أي أنها غير تنافسية). ونطاق السلع العامة يمكن أن يكون محليا أو وطنيا أو عالميا. فالألعاب النارية العامة سلعة عامة محلية، لأن بإمكان أي شخص في مرمى البصر أن يستمتع بالعرض. والدفاع الوطني سلعة عامة وطنية، فهو يعود بالنفع على جميع مواطني الدولة. والسلع العامة العالمية هي تلك التي تؤثر منافعها على كافة مواطني العالم. وهي تشمل الكثير من نواحي حياتنا: بدءا من بيئتنا الطبيعية، وتاريخنا وثقافاتنا، والتقدم التكنولوجي حتى الأجهزة التي نستخدمها في حياتنا اليومية كنظام القياس المتري.

فلا يمكن منع أحد من استخدام نظام القياس المتري، وكلما استخدمه أحد لا ينتقص ذلك من منفعته التي يستفيد منها الآخرون. وطبيعة منافع السلع العامة هي التي تميزها عن السلع الخاصة التي نراها في المتاجر أو محلات بيع السلع التي يمكننا سداد رسوم لدخولها، ولكن هذا الأمر يعني كذلك أنها غير موجودة في أي متجر عادي ولا يمكن الحصول عليها مقابل رسم بسيط. وإنشاء السلع العامة أصعب بكثير من توريد السلع الخاصة، وتوفير سلع عامة عالمية يفرض تحديا فريدا من نوعه.

ما السبب في نقص المعروض من السلع العامة؟

السبب ببساطة هو عدم وجود حوافز. فلكي يقوم فرد بعرض سلعة عامة بينما يسعى إلى تحقيق ربح، يجب أن تكون المنفعة التي يتوقعها تتجاوز التي يتحملها. وبالنسبة للسلع العامة، عادة ما يكون العكس صحيحا لعدة أسباب:

- **لا يمكن فرض رسوم على الأفراد مقابل استخدامها**: فنتيجة لطبيعة السلع العامة، لا يستطيع موردوها أن يمنعوا الأفراد من استخدامها. ومتى عُرِضت سلعة عامة، يستطيع الجميع استخدامها سواء ساهموا أم لم يساهموا في توفيرها. وتُعرف هذه المسألة بأنها «مشكلة الراكب بالمجان».
- **وفي حالة معظم السلع العامة، فإن المنفعة التي تعود على كل فرد هي منفعة صغيرة**: وهذا هو الحال في أغلب الأحيان عندما يكون استخدام أحد الأفراد للسلعة يؤثر على الآخرين. وهذه «التداعيات» أو «المؤثرات الخارجية» يمكن أن تجعل المنفعة التي تعود على أي فرد صغيرة للغاية (في حالة التداعيات الموجبة) أو كبيرة للغاية (في حالة التداعيات السالبة). وهكذا الحال بالنسبة لسلع مثل الصحة العالمية – فباختيار الحصول على اللقاح يظل الشخص بصحة جيدة (منفعة فردية قد تكون صغيرة بالنسبة لغير المعرضين لمخاطر) ويقي الآخرين من الوقوع في المرض (تداعيات إيجابية كبيرة).
- **وفي حالة كثير من السلع العامة، تتحقق منافعها بعد فترة طويلة مستقبلا بينما تُنفق تكاليفها اليوم**. والناس غالبا ما يغالون في القيمة في الوقت الحاضر مقارنة بالمستقبل. وقِصَر النظر يمكن أن يشوه التكاليف والمنافع التي تعود من سلع مثل التعليم (فأنت تدفع اليوم تكلفة التعليم في المدارس، بينما منفعتها تتحقق عندما يكبُر الطلاب) والبيئة الطبيعية (فنحن ندفع اليوم تكلفة تخفيف آثار تغير المُناخ، بينما معظم منافعها ستعود على أجيال المستقبل).

ولهذه الأسباب، غالبا ما يكون هناك نقص في المعروض من السلع العامة إذا تُرِك أمرها للقطاع الخاص.

وحتى يومنا هذا، ظلت مشكلة توفير السلع العامة تكمن في التنسيق الذي يضمن مساهمة كل طرف في توفير سلعة عامة والمراجحة بين تكاليفها ومنافعها بدون تشويه. وتقوم

الهيئات الرسمية، ولا سيما الحكومات، بدور المنسق الرئيسي لتوفير السلع العامة المحلية والوطنية.

وتحقق الحكومات أكبر درجات النجاح في توفير السلع العامة عندما تكون لديها مؤسسات قوية. فمن خلال إنفاذ القواعد التنظيمية والضرائب، تتمكن الحكومات من تعبئة الموارد لتوفير السلع العامة والقضاء على مشكلة «الراكب المجاني». والحكومة الشمولية لجميع الفئات تُقَدِّر قيمة رفاهية كل مواطنيها – المقيمين ضمن حدودها وعبر الأجيال المختلفة. وتستطيع هذه الحكومات أن تحقق المنفعة المجتمعية الكاملة من السلع العامة (حاصل المنافع وكذلك التداعيات الفردية) وأن توازن بين احتياجات مواطنيها في الحاضر والمستقبل.

فهل السلع العامة العالمية مختلفة؟

من الناحية النظرية، السلع العامة العالمية لا تختلف عن السلع العامة المحلية أو الوطنية. فلا يمكنها أن تستبعد أحدا كما أنها غير تنافسية. ومن خصائص هذه السلع أنها تنطوي على مشكلات «الراكب بالمجان»، وبانتشار تداعياتها، كما أن آفاقها الزمنية قصيرة. لماذا إذن نجد سلعا عامة محلية ووطنية أكثر من السلع العامة العالمية؟ لماذا تُرصد للدفاع الوطني أموال أكثر مما يُخصص لمكافحة تغير المناخ على مستوى العالم؟

إن إخفاقات الحكومة التي لا توفر ما يكفي من السلع العامة تتفاقم عندما يتعلق الأمر بالسلع العامة العالمية. وغالبا ما تفتقر المؤسسات العالمية – أينما وُجِدَت – إلى السلطة القانونية التي تخول لها إنفاذ القواعد التنظيمية والضرائب أو إلى القدرات المؤسسية للتنسيق بين احتياجات جميع المواطنين في العالم وعبر الأجيال. والتحدي أمام عملية التنسيق أكبر كذلك. فالمؤسسات العالمية تتعامل مع الحكومات الوطنية، على عكس المواطنين الأفراد. وهناك كثير من الحكومات الوطنية التي تكافح لمجرد توفير السلع العامة حتى داخل بلدانها.

وكانت المصادقة على «اتفاقية باريس» تمثل نجاحا وبرهانا على قصور التنسيق على المستوى الدولي، في آن واحد. فمن خلال تحديد مخصصات حسب الاحتياجات والمسؤوليات الخاصة للبلدان، تأخذ الاتفاقية في اعتبارها الرفاهية في كل بلد. وكانت ثمرة التزام الاقتصادات المتقدمة بتقديم ١٠٠ مليار دولار لتمويل الأنشطة المناخية كل عام هي تعبئة موارد لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومع هذا، كان انسحاب الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٠ والقصور المزمن في توفير التمويل اللازمة للأنشطة المناخية قد سلطا الضوء على محدودية قدرة الاتفاقية على إنفاذ المساهمات والقضاء على مشكلة «الراكب بالمجان».

العرض والطلب

من غير المحتم، رغم ذلك، أن يستمر إخفاق العالم في توفير السلع العامة العالمية. فكثير من المؤسسات التي توفر

	تنافسية	غير تنافسية
يمكن استبعادها	**السلع الخاصة** الأغذية والأدوية والكتب	**سلع المتاجر برسوم اشتراك** الطرق الخاضعة لرسوم والإنترنت ودور السينما
لا يمكن استبعادها	**السلع المشتركة** الموارد الطبيعية والنظم القضائية	**السلع العامة** البيئة والثقافة والتكنولوجيا والصحة العامة

ملحوظة: السلع الواردة أعلاه مجرد أمثلة؛ وهذه القائمة ليست شاملة لكل السلع.

السلع العامة اليوم لم تتواجد بدافع ذاتي، وإنما تشكلت لتلبية الطلب. فكان تطور التعليم الحكومي في الولايات المتحدة استجابة لطلب المواطن في عالم يتقدم تكنولوجيا. وكان صندوق النقد الدولي قد تأسس بعد «الكساد الكبير» والحرب العالمية الثانية بعد أن أدركت البلدان الحاجة إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي.

وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الطلب على السلع العامة العالمية متنامٍ. وسواء كان الأمر يتعلق بالتجارة أو التدفقات الرأسمالية أو الهجرة، فالعالم اليوم أكثر ترابطا بكثير مما كان عليه في عام ١٩٤٥، عندما أُنشئ العديد من المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وتزداد أهمية السلع العامة العالمية في حياتنا اليومية مع كل أزمة جديدة – فكانت نتيجة جائحة كوفيد–١٩ هي زيادة الطلب على الصحة العامة العالمية، ونتيجة أزمات اللاجئين هي زيادة الحرص على السلام العالمي، ونتيجة تغير المناخ هي زيادة الرغبة في الحفاظ على البيئة العالمية. وتقتضي هذه الأزمات وضع إطار عالمي يقر بالالتزام المشترك، ويحدد بوضوح مسؤولية كل بلد، ويحقق إنفاذ هذه الالتزامات. ولكي تستطيع المؤسسات العالمية أن تعزز عملية التنسيق، يتعين أن تكون لديها هياكل شاملة للحوكمة تضمن شرعية القرارات وتمثل كل المواطنين في الحاضر والمستقبل على مستوى العالم قاطبة. وإذا أمكن الاستفادة من الزخم المتزايد اليوم وتعبئته لبناء هذا الإطار العالمي، ربما أصبح توفير السلع العامة العالمية حقيقة واقعة. FD

مويا تشين اقتصادي في معهد صندوق النقد الدولي لتنمية القدرات.